

المشاركة السياسية للمرأة مقارنة نظرية

الملخص:

سامية بادي

جامعة البشير الإبراهيمي - برج بوعصيريج

تعتبر المشاركة السياسية إحدى إبعاد المشاركة المجتمعية، ولأن المرأة جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع فإن موضوع إدماج المرأة في عملية التنمية السياسية يعد عنصراً أساسياً وحاسماً في أي مجتمع ينتهج الديمقراطية لإدارة شؤونه، بل إن الحديث عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن ينجح إلا من خلال تفاعل وإشراك الجميع في عملية التنمية السياسية.

وفي ظل هذا المبدأ زحرت الساحة الفكرية بالدراسات التي تتناول قضية المرأة وإسهاماتها في التنمية الشاملة، واتجه العلماء والمفكرون في شأنها اتجاهين مختلفين: الاتجاه العلماني والمتمثل في الحركة النسوية، والتي تتبع خطواتها من النشأة إلى عصرنا الحالي مع إشارة إلى استحقاقاتها وإخفاقاتها، لاسيما بعد بروز مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) والأثر الذي أحدثته في دعم مجهودات تمكين المرأة، مع تركيز ممنهج على المنطقة العربية، ثم نعرج على مساهمة المرأة في التنمية والأطر النظرية التي أرخت لذلك، وفي المقابل الاتجاه الإسلامي الذي انقسم بدوره في قضية المشاركة السياسية للمرأة إلى رأيين: موقف مؤيد و موقف معارض.

الكلمات المفتاحية: الحركة النسوية، الجندر، المشاركة السياسية.

مقدمة:

Résumé:

لم تكن قضية المشاركة السياسية للمرأة تشغل رجال السياسة وأصحاب القرار أو حتى قادة المجتمع، بل أصبح ميدانا يتعاضم شأنه في العلوم الاجتماعية والإنسانية لا سيما إذا اعتبرنا أن إدماج المرأة في التنمية السياسية يعد عنصراً أساسياً وحاسماً في أي مجتمع ينتهج الديمقراطية لإدارة شؤونه.

La participation politique est considérée comme l'une des dimensions de la participation communautaire ; et du fait que les femmes font partie intégrante de cette communauté, la question de leur intégration dans le processus de développement politique est un élément essentiel et critique dans toute société en quête de démocratie pour gérer ses affaires. L'œuvre du développement économique et social elle-même ne peut réussir seulement par l'interaction et l'inclusion dans le processus politique de développement

Partant de ce principe, le champ intellectuel est riche d'études qui traitent de la question de la femme et de sa contribution au développement global. Les savants et intellectuels ont soutenu deux voies différentes à ce sujet : la tendance laïque qui consiste au mouvement féministe, dont nous allons poursuivre les étapes, de son apparition à l'époque actuelle, tout en nous référant à ses succès comme à ses échecs, notamment après l'émergence du concept de genre (sexe) et l'impact du soutien apporté aux efforts de l'autonomisation des femmes, en focalisant l'attention de façon particulière sur la région arabe. Nous nous intéresserons ensuite à la contribution des femmes dans le développement et au cadre théorique caractérisant ce contexte. Nous évoquerons à ce sujet le mouvement islamiste à propos de la participation politique des femmes, qui a été scindé en deux opinions, l'une pour et l'autre contre.

Mots clés: le féminisme, le genre, la participation politique.

ومن خلال هذا الطرح تبادر في أذهاننا التساؤل التالي: ما هي الخلفية النظرية للمشاركة السياسية للمرأة.

وسنحاول معالجة ذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

ما هي الاتجاهات الغربية للمشاركة النظرية؟

ما هو البعد السوسيولوجي لنظرية الجندر؟

ما هي المقاربة النظرية الإسلامية للمشاركة السياسية للمرأة؟

التيار الأول: الحركة النسوية.

أخذت المرأة منذ بداية الخليقة وإلى يومنا هذا مكانة سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية مختلفة باختلاف العصور والأزمنة، مشكلة المرأة ليست وليدة هذا العصر بل إنها متوغلة في القدم، وما تزال تقوم بردات فعل رافضة للوضعية التي تعيشها، لكنها كانت محاولات عشوائية وغير منهجية، إلى أن ظهر مفهوم المجتمع المدني فتشكلت منظمات نسائية للدفاع عن مختلف حقوق المرأة التي ترى بأن الرج لسلبها إياها، وكان القرن العشرين نقطة انعطاف هامة في تاريخ تلك التنظيمات.

أولاً / الحركة النسوية الغربية :

يرجع ظهور هذه الحركة في الغرب إلى: صورة المرأة في المصادر الثقافية الدينية الغربية، كالتراث اليهودي والمسيحي باعتبار أن الحركة هي نتاج المجتمع الغربي وثقافته، فالمرأة في هذا التراث هي أصل الخطيئة؛ لأنها هي التي أغرت آدم بالخطيئة عندما أكلت من الشجرة كما هو منصوص عليه في كتبهم الدينية المحرفة، فالرب عندما فعلت هذا الفعل حكم بسيادة الرجل عليها نهائياً.

أما الموجب الآخر لهذه الحركة فهو موقف المفكرين والفلاسفة الغربيين تجاه المرأة ابتداءً بـ: (أفلاطون) الذي يصنف المرأة مع العبيد والأشرار والمخبولين، إلى (ديكارت) من خلال فلسفته الثنائية التي تقوم على العقل والمادة: فيربط العقل بالذكر

ويربط المادة بالمرأة. أمّا -كانط- فيصف المرأة بأنها ضعيفة خاصة في قدراتها العقلية، ويقول (جان جاك رسو) أن المرأة وجدت من أجل الجنس ومن أجل الإنجاب فقط، ونصل إلى (فرويد) رائد مدرسة التحليل النفسي الذي يرى أن المرأة جنس ناقص لا يمكن أن يصل إلى الرجل أو أن تكون قريبة منه.

ودعاة النسوية يتخذون من هذه الأفكار منطلقاً لنشر الثقافة المضادة عن المرأة التي شكلت مفاهيم وقيم ومبادئ الحركة النسوية الغربية، ثم هم يهدفون أن تكون حركة نسوية عالمية.

تعريف الحركة النسوية :

تعرف النسوية بأنها وضع حدود للعدالة على أساس النوع الاجتماعي، العرق، السن، الجنس، الحالة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والدينية، والكثير من الحدود الأخرى غير المذكورة) (S.O'neal, 2000, p.157). فهي إذن تصحيح اختلال التوازن في المجتمع بواسطة عدد من أشكال المقاومة أو اللامبالاة ضد التفرقة على أساس العرق والجنس وغيرهما من العوامل.

تيارات الحركة النسوية :

برز الفكر النسوي كرد فعل يحاول تأصيل مكانة المرأة وحقها في التمتع بمزايا المواطن العادي، وبلوغ قيمة المساواة بين الجنسين، وهو الأمر الذي يحاول فض الاشتباك بين الأدوار التقليدية السائدة، وتشترك اتجاهات الفكر النسوي بالتمسك بالحقوق المتساوية لكل البشر بما فيها حق المشاركة السياسية (خضر صالح، 2005، ص.88).

1-2- التيار الليبرالي:

وينتسب هذا التيار إلى خط الثورة الفرنسية وامتداداتها الفكرية، ويستند إلى مبادئها التي أعلنت عنها كالمساواة والحريّة، والمطالبة بحقوق سياسية مساوية لحقوق الرجل.

نشأ التيار الليبرالي في نهاية القرن الثامن عشر متأثراً بكتابات جون ستيوارت ميل وجان جاك روسو. ويتميز هذا التيار بإيمانه بقدرته النظام الرأسمالي على تحقيق المساواة بين النساء والرجال، وذلك من خلال التركيز على التربية وتغيير القوانين المميزة بين الجنسين وتكوين لوبيات الضغط وتغيير الذهنيات على المدى البعيد (قرطاجي، 2006، ص. 81).

2-2 - التيار الماركسي:

يعتبر هذا التيار أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة. فنقل الملكية بالإرث سبباً مأساة للعلاقات غير المتوازنة وتوزيع للمهام والأعمال على أساس من التمييز الجنسي. وقد شيدت الرأسمالية نظاماً للعمل يميز ما بين المجالين الخاص والعام: فللرجل العمل المنتج والمدفوع، وللمرأة الأعمال المنزلية المجانية غير المصنفة ضمن الإنتاج (www.democraticac.com).

واستند التيار الماركسي إلى فكرة أنجلز بأن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة يمثلان أكبر هزيمة للجنس النسائي، ويرى أتباع هذا التيار أن إعادة انخراط النساء في سوق العمل ومشاركتهم في الصراع الطبقي سيؤدي إلى قلب النظام الرأسمالي وإزالة الطبقات (قرطاجي، 2006، ص. 81).

وهكذا اتسمت الحركات النسوية في العالم في نظر الماركسيين بالصراع من أجل المطالبة بالحقوق المتساوية وزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية بمستوياتها المختلفة بما فيها الحقوق السياسية، ورفض حصر دور المرأة في الاختلافات البيولوجية، وعلى غرار ما أشار إليه ماركس من استغلال المرأة مقابل تسلط الرجل الأقوى عليها، وهو ما ينتج معاملة غير عادلة تلقاها المرأة في المجتمع، فاقصر نشاطها على الإنجاب والرضاعة خاصة بعد انتقال الإنتاج المعيشي خارج المنزل مما يجعل المرأة مفرغة من الشروة والقوة.

3-2 - التيار الراديكالي:

ولدت النسوية الراديكالية من رحم النسوية الليبرالية والنسوية الماركسية، وتستمد كلمة الراديكالية مدلولها من عودتها بأسباب تبعية النساء إلى جذرها الأصلي أي النسقي، ألا وهو النظام الأبوي.

وبذلك فالنسائية الراديكالية تهدف إلى نحو مقومات النظام الأبوي ويرتكز عملها أساساً على إعادة تملك النساء لأجسادهن والتحكم فيها. واهتمت المراكز الدراسية بنظرية النوع اليوم تخطي الاختلافات البيولوجية إلى التركيز على الاختلافات الثقافية من خلال التنشئة التي أدت إلى تكريس وضع الإناث في أدوار سبق رسمها فقط كزوجات وأمّهات مما يجرمهن من القيام بما يقوم به الرجال من أنشطة مختلفة، كما تركّز تلك الاتجاهات النسائية حالياً على علاقة الذكور بالإناث ليس في إطار مفهوم الجنس ولكن في ضوء مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر).

مبادئ التيار الراديكالي:

- 1- المناذاة بعباء الجنسين وإعلان الحرب ضد الرجال.
- 2- إعادة صياغة اللغة.
- 3- إلغاء دور الأب في الأسرة من خلال رفض (السلطة الأبوية).
- 4- رفض الأسرة والزواج.
- 5- ملكية المرأة لجسدها.
- 6- إباحة الإجهاض.
- 7- رفض الأمومة والإنجاب.
- 8- الشذوذ الجنسي وبناء الأسرة اللانمطية.

نظريّة الجندر:

إلى أي مدى يمكن اعتبار اختلاف السلوك بين النساء والرجال هو نتيجة لاختلافات بيولوجية؟ وهل أن هذه الفروق أصيلة وطبيعية؟ أم أن مجمل الفروق بين (الرجل) و(المرأة) أو معظمها يعود لواقع اجتماعي معقد، يفرض بقراءته المسبقة على الكائن البيولوجي الذي يتحول ثقافياً إلى (رجل) أو (امرأة).

وإذا ما كان بعض الباحثين يؤكدون أن جوانب محددة في التكوين البيولوجي للإنسان مثلاً لكر وموزومات والمهرمونات وحجم الدماغ والمؤثرات الجينية هي المسؤولة عن فروق فطرية في سلوك الرجال والنساء، فإن عدداً آخر من العلماء يؤكد توجهات معاكسة في قضية الفروق واختلاف السلوك بين الجنسين، وأحد هذه التوجهات هو الـ (جندر).

يمثل مصطلح «الجندر» (Gender) المصطلح المنظومة «الذي تدور حوله معظم مصطلحات الأمم المتحدة. وقد ظهر لأول مرة في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان سنة 1994 في (51) موضعاً، منها ما جاء في الفقرة التاسعة عشرة من المادة الرابعة من نص الإعلان الذي يدعو إلى تحطيم كل التفرقة الجندرية. ولم يثر المصطلح أهداً؛ لأنه ترجم بالعربية إلى (الذكر/ الأنثى)، ثم ظهر مرة ثانية في وثيقة بكين سنة 1995، بـ (233) مرة، وهنا لا بد من معرفة أصله في لغته التي صك فيها، والتعرف على ظروف نشأته وتطوره الدلالي» (عمر و عبد الكريم. <http://islamselect.net/mat/40027>). رفضت الدول الغربية تعريف الجندر بـ: الذكر والأنثى، واستمر الصراع أياما في البحث عن المعنى الحقيقي للمصطلح، إذ أصرت الدول الغربية على وضع تعريف يشمل الحياة غير النمطية كسلوك اجتماعي، ورفضت الدول الأخرى أية محاولة من هذا النوع، فكانت النتيجة أن عرفت اللجنة المصطلح بعدم تعريفه.

وفي مؤتمر روما سنة 1998م عن محاولة لتجريم القوانين التي تعاقب على الشذوذ الجنسي، وأوردت الدول الغربية: أن كل تفرقة أو عقاب على أساس الجندر يشمل جريمة ضد الإنسانية، وكان إدخال كلمة Gender في تعريف الجرائم بالإنجليزية أمراً غريباً في حد ذاته، إذ أن النصين العربي والفرنسي استعمالاً لكلمة (الجنس) ولم يستعملوا كلمة

«الجندر»، إذ ليس له تعريف واضح ومدلول محدد. وفي الرد عن المفاوضين العرب عن معنى ذلك قالوا بأنها تعني «عدم الحياة النمطية للنوع الواحد»، بمعنى أنه إذا مارس أحدهم الشذوذ الجنسي فعوقب بناء على القانون الداخلي للدولة كان القاضي مجرمًا بحق الإنسانية.

وعلى الرغم من المعارضة الشديدة من الدول العربية والإسلامية، إلا أنها لم تنجح في حذف كلمة «الجندر» من النص الإنجليزي (وهو النص الذي يتم توقيعه ومتابعته)، وإنما حُور المعنى حيث عرف الجندر بأنه: «يعني الذكر والأنثى في نطاق المجتمع». وكلمة نطاق المجتمع لا تخرج عن مجمل التعاريف التي أوردتها سابقاً عن الجندر باعتبار أن دور النوع لكليهما مكتسب من المجتمع ويمكن أن يتغير ويتطور في نطاق حديثة المجتمع نفسه.

الجندر كلمة انجليزية تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي القاموسي (الجنس) من حيث الذكورة والأنوثة. وهي كمصطلح يستخدم لتصنيف الأسماء والضمائر والصفات أو يستخدم كفعل مبني على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات وفي قوالب لغوية بحثية (السعد. www.naseh.net).

وتعرفه منظمة الصحة العالمية على أنه: المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية، بمعنى أن التكوين البيولوجي سواء للذكر أو للأنثى ليس له علاقة باختيار النشاط الجنسي الذي يمارس، فالمرأة ليست امرأة إلا لأن المجتمع أعطاها ذلك الدور وكذلك الذكر.

وتعرف الموسوعة البريطانية ما يسمى بالهوية الجندرية: وهي شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى، وفي الأعم الأغلب فإن الهوية الجندرية والخصائص العضوية تكون على اتفاق (أو تكون واحدة)، ولكن هناك حالات لا يرتبط فيها شعور الإنسان بخصائصه العضوية، ولا يكون هناك توافق بين الصفات العضوية وهويته الجندرية (أي شعوره بالذكورة أو بالأنوثة)... لذلك فإن الهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة، بل تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية وهي تتغير وتتوسع بتأثير

العوامل الاجتماعية كلما نما الطفل... كما أنه من الممكن أن تتكون هوية جندرية لاحقة أو ثانوية لتطور وتطغى على الهوية الجندرية الأساسية، حيث يتم اكتساب أنماط من السلوك الجنسي في وقت لاحق في الحياة، إذ أن أنماط السلوك الجنسي وغير النمطية منها (بين الجنس الواحد) أيضًا تتطور لاحقًا.

4-2 - التيار النسوي الوجودي:

يرتكز هذا الاتجاه على أفكار سيمون دي بوفوار لاسيما تلك الواردة في كتابها «الجنس الثاني»، حيث ترى «بأن الرجل ومنذ القديم سمى نفسه بالذات والمرأة بالآخر، ومن ثم إذا كان في الآخر تهديد للذات فالمرأة تهديد للرجل وإذا أراد الرجل أن يظل حرا يجب عليه إخضاع المرأة» (فرج المساعد، 2000، ص. 10).

3- موجات الحركة النسوية:

بدأت الحركة النسوية تنتشر في الفكر الغربي في القرن التاسع عشر، حيث صيغ مصطلح النسوية لأول مرة عام 1895 ليعبر عن تيار تتقاسمه اتجاهات عدة ويتشعب إلى فروع كثيرة.

3-1 الموجة النسوية الأولى:

كانت الغاية للنسوية في موجتها الأولى هي نيل المرأة بعضا من الحقوق العامة التي يتمتع بها الرجل، لذلك دأبت على تأكيد المساواة بين الجنسين، وأن الفوارق النوعية للمرأة هامشية لا تجعلها أقل مرتبة من الرجل ولا تحول دون تلقيها العلم وممارسة العمل والحياة السياسية والتصرف في أمورها مثل الرجل.

بدأت هذه المرحلة بصدور كتاب ماري ولستونكرافت «دفاعا عن حقوق المرأة» سنة 1792 م والذي يمثل في إطار إرهابات الفكر التنويري علامة دالة على انبثاق أولى موجات النضال النسوي الحديث، فقد وردت فيه إشارات ذات دلالة على بدء الدعوة إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حيث أشارت المؤلفة إلى أن «المرأة في المستقبل قد تصبح طبيعية وصاحبة أعمال تجارية أو قد تدرس السياسة، ثم تخطت المؤلفة هذه

الإشارة إذ قدمت مقترحا مثيرا يقول «إن المرأة يجب أن يكون لها من يمثلها، بدلا من أن تكون محكومة على نحو تعسفي دون السماح لها بأية مشاركة مباشرة في مداولات الحكم» (الشامي، 2002، ص.40).

3 - 2 الموجة النسوية الثانية :

شهدت هذه المرحلة وعيا نسويا راديكاليا نشأ نتيجة التغيرات الاجتماعية والسياسية، مما جعل العمل على تحقيق الهدف جماعيا وليس فقط عبر الكتابات الفردية، حيث ظهرت تكوينات مجتمعية تتبنى هذا المطلب منها المنظمة الوطنية للمرأة (1966)، وحركة الحقوق المدنية والحركة الطلابية والحركة المناهضة لحرب فيتنام في الستينيات (أبو رزيزة، 2009، ص.57).

أما في بريطانيا فقد ظهرت مؤشرات الموجة الثانية بظهور جماعات المساواة في الحقوق ولكنها لم ترتبط بأي منظمة مهنية نسائية وإنما بنضال عمال الصناعة ونساء الطبقة العاملة.

إذن تعتبر هذه الموجة فترة نشر المفاهيم النسوية جماهيريا، وبالتالي تأسيس الدراسات النسائية في المؤسسات الأكاديمية بالولايات المتحدة.

3 - 3 - الموجة النسوية الثالثة :

بدأت جذور الموجة الثالثة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين حينما دعت الناشطات النسويات إلى شخصية جديدة للنسوية.

من أهم نقاط الخلاف الأخرى مع الموجات النسوية السابقة ميل هذا التيار إلى الشك في العملية الأيديولوجية التي تضع الرجل والمرأة في فئتين منفصلتين ومتضادتين، كما يتبنى هذا التيار مبدأ الميل إلى الجنس الآخر ويجاوب وضع مجموعة من الأولويات التي يكون فيها للرجل مكان كعاشق وزوج وأب وصديق، مع التأكيد على أن المرأة والرجل مختلفين حقا وأن الحصول على الحقوق الكاملة لا يعني التشابه بين الجنسين إطلاقا (ناهد بدوية . <http://www.ahewar.org>).

ان ما دعت إليه النسوية في موجتها الثالثة يتجاوز المطالب التقليدية في الحصول على الحقوق والمساواة، بل حتى تلك الدعوات لتحرير المرأة لا معنى لها أمام هذا التيار الجارف الذي يدعو إلى جعل المرأة سلعة حيث تؤكد جرير بأن المرأة «تستطيع أن تحصل على كل شيء، الوظيفة والأمومة والجمال والحياة الجنسية والمتعة» (الشامي، 2002، ص. 87).

ثانيا / الحركة النسوية في العالم العربي :

وقد مرت النسوية العربية بثلاثة مراحل بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر الميلادي حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن... ونلخص هذه المراحل الثلاثة:

المرحلة الأولى :

أو ما يسمى بعصر النهضة، حيث زاد اختلاط العرب بأوروبا، وتوسع انفتاحهم على حضارتها وثقافتها، وأوفد بعض النخب المثقفة كالطلاب للدراسة في جامعاتها. كل هذه الأمور أدت إلى انبهار بالحضارة الغربية، دفع ببعض المثقفين العرب إلى الأخذ والاستلهام من الحضارة الغربية في محاولة للخروج من حالة التخلف والامية والفقر الموجودين في بلاد العرب. ولما كانت الثقافة الغربية تتحدث عن حقوق المرأة، وضرورة تأهيلها ومشاركتها في الحياة العامة واستقلالها اقتصادياً وخرجها للعمل وحريتها في الاختلاط.. إلخ، فقد اهتم هؤلاء المثقفون بموضوع المرأة.

ركزت هذه المرحلة على حق المرأة في التعليم، وطالبت بالاختلاط بين الجنسين، ولم تطرح قضايا مناقضة لثوابت الدين، ولم ينسب إلى الدين نفسه دور في تخلف المرأة أو وضعها الاجتماعي المتدني. ولم تؤيد كتابات هذه المرحلة فكرة مساواة الجنسين بل أحياناً حذرت المرأة من تقليد الرجل ومحاولة أن تضع نفسها هذا الموضع.

المرحلة الثانية :

أصدرت الكاتبة المصرية ملك حنفي ناصف كتاباً بعنوان «نسايات» سنة 1909 (أين ظهر مصطلح حركات تحرير المرأة ضمناً في العالم العربي)، نادى بتحسين وضع المرأة

المعيشي وبفرض تعليم جديدة واسترداد الحقوق المعطاة للمرأة في الإسلام، كما ساهمت في التأسيس لخطاب نسائي متميز سواء في مقارنته للواقع الاجتماعي بشتى جوانبه أو في الرؤية التي صدر عنها والمواقف التي تبنتها بشأن المسألة النسائية (الشامي، 2002، ص.87).

وأمام تحكم السيطرة الاستعمارية وتوسع الإرساليات والمدارس التبشيرية وانتقال الفكر الغربي إلى البلدان العربية، تميزت بالمطالبة بالمساواة في جميع مرافق التعليم للجنسين، والحقوق السياسية والنيابية، المساواة في الميراث، والمطالبة بإصلاحات قانونية في نظام الأحوال الشخصية مثل منع تعدد الزوجات، تقييد الطلاق، إباحة زواج المسلمة من القبطي.. إلخ.

أما على المستوى العملي فخرجت المرأة في مظاهرات ضد الاحتلال الإنجليزي عام 1919م، ونزعت المرأة الحجاب (التقاب) في تلك التظاهرة كما فعلت هدى شعراوي وغيرها، وصدر قرار من البرلمان المصري بتحديد سن (السادس عشر) كأدنى سن للزواج، وكانت وراء هذا القانون جهود الاتحادات النسائية. وغير ذلك مما يدل على أن هذه المنظمات النسائية أصبحت جزءاً من القوى المؤثرة على حركة المجتمع وبنائه الفكري والثقافي والسياسي والاجتماعي.

كما تأسست الاتحادات النسائية التي شاركت في مؤتمرات عالمية لدراسة وضع المرأة، كالاتحاد النسائي في 1924م بعد عودة مؤسسته هدى شعراوي من مؤتمر الاتحاد النسائي الدولي الذي عقد في روما عام 1922م (<http://www.iicwc.org>).

المرحلة الثالثة:

وتبدأ من الخمسينات من القرن العشرين، حيث أدى النشاط في ترجمة الكتابات الماركسية حول تحرير المرأة، مثل كتاب (الجنس الآخر)، (لينين والمرأة)، (الحب والحضارة)، (نحو ثورة جديدة)، (الاشتراكية والمرأة)، (النشاط الجنسي وصراع الطبقات)، (الثورة الجنسية)، (تحرير المرأة العاملة) وغيرها الكثير. إلى انتقال أفكار الثورة الجنسية واليسارية المتطرفة إلى الحركة النسوية العربية، فسادت أجواء الشك

في الدين والقيم، وعم التبرج والتعري، وسمى الدين والتقاليد بالرجعية والتخلف، وشاعت الفوضى، وأتهم الدين بكونه سبباً في تخلف المجتمعات، وبالتالي سبباً في دونية المرأة واضطهادها وما تعيشه من أوضاع.

وانتقلت حركة تحرير المرأة من مرحلة التأثر بالمرأة الغربية إلى استلهاهم تلك الرؤى الفلسفية وجعلها أيديولوجيا وعقيدة للمرأة، في حركتها وكانت الأيديولوجيا الشيوعية أكثر الفلسفات تأثيراً في هذه المرحلة، ومنها المطالبة بإقصاء الدين ونعته بالرجعية عند أنصار الفلسفات الحديثة، وهذا يعنى التحول إلى مطالبة راديكالية شمولية لمسألة المرأة.

في نهايات هذه المرحلة وهي تشمل العقد الأخير من القرن العشرين وحتى يومنا هذا (2004م)، يطرح الآن (Gender) كإطاراً تحليلياً لقضية المرأة في بعض الدراسات النسوية الحديثة وبعض الندوات والمؤتمرات التي تعقد في الدول العربية بدعم وتشجيع مستمر من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ونجد الدول العربية جميعها تعلن عن تنفيذها لخطط «إدماج الجندر في التنمية» والتي تعني عمل تغيير اجتماعي شامل يتناول تغيير القوانين، والمناهج التعليمية، وبنية الأسرة وحجمها ووظيفتها بل تعريفها، وأدوار الجنسين وعلاقتها، وفلسفة الحكم ووظيفته، وفلسفة الاقتصاد وإعادة هيكلته بناء على التعريف الجديد لكل من الرجل والمرأة وهو الجندر (<http://www.iicwc.org>).

التيار الثاني: الاتجاه الإسلامي

الإسلام شريعة الله في الأرض، جاء ليلبي ضروريات وحاجات المجتمع المسلم بكافة شرائحه وفتاته رجالاً ونساءً، صغاراً وكباراً، أقوياء وضعفاء؛ والمرأة جزء مهم من نسيج المجتمع.

لقد نالت قضية المشاركة السياسية للمرأة عناية أكبر، بل إثارة أكثر، واختلف حولها الناس بين معارض لها ومؤيد، كما أنه اضطرت فيها الفتاوى بين موسع ومضيق، بل إن بعض الجهات المختصة بالفتوى أصدرت فتوى بالمنع، ثم أصدرت فتوى أخرى بالإباحة.

ولذلك كان ينبغي بحث هذا الموضوع على أساس الوسطية التي هي منهج الإسلام في علاج كل القضايا، فتضمن هذا الفصل سرد واقع المشاركة السياسية للمرأة في عصر الرسالة كدليل ميداني وعملي على أهلية المرأة لتقلد هذا النوع من المناصب، مع عرض حجج المعارضين لهذه المشاركة وحجج المؤيدين ومناقشة آرائهم.

المبحث الأول: معارضي المشاركة السياسية للمرأة: ذهب بعض الفقهاء والعلماء إلى إنكار المشاركة السياسية للمرأة وتوليها الولايات العامة من رئاسة البلاد ووزارة وإدارة مصالح الحكومة...، واستدلوا في ذلك بما يلي:

أولاً- القرآن:

آية القوامة: يقول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (سورة النساء، الآية 34)، ذهب المفسرون إلى أن الآية تدل على إثبات القوامة لجنس الرجال على جنس النساء وأن هذه قاعدة عامة تشمل القوامة داخل البيت وخارجه⁽¹⁾، وقال الأستاذ المودودي: (هذا النص يقطع بأن المناصب الرئيسية في الدولة رئاسة كانت أو عضوية مجلس الشورى لا تفوض إلى النساء....) (علي محيي الدين القره داغي، ص. 32)، وعلّة هذه القوامة هي تفضيل الرجل على المرأة في جملة من الخصائص التي تؤهله لتولي الوظائف العظمى، وتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

كمال العقل والحزم والعلم والقوة والكفاءة.

كمال الدين والطاعة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بذل المال والصدقة والنفقة (أعمر يحيى، 2001، ص. 45).

كما يذهب هؤلاء إلى أن الدليل على ذلك هو أن الشارع الحكيم لم يفرض الجهاد على النساء، وأنهن ناقصات دين وعقل بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم، وما دام الرجل قواماً على المرأة فلا يجوز أن تتولى ولاية عامة تجعلها صاحبة سلطة وقوامة عليه، كما

1 - يراجع: تفسير الكشاف للزمخشري (1 / 217) وتفسير القرطبي (5 / 169) وتفسير ابن كثير (1 / 432).

يرون أنه حتى لو تم التسليم جدلاً بأن الآية خاصة بالمسؤولية في الأسرة وليست عامة فالحجة قائمة، فإذا كانت المرأة عاجزة عن تسيير أسرتها فكيف تقدر عن تسيير إدارة شؤون الناس.

ب- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (سورة النساء، الآية 32) حيث يدل على أن الله تعالى فضل البعض وهم الرجال على البعض وهنّ النساء في بعض الأمور مثل الإرث ونحوه⁽¹⁾.

ج- قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (سورة الأحزاب، الآية 33) حيث أن الآية تأمر النساء بالقرار في البيت وهذا مخالف لإجازة أن تشتغل المرأة بالمناصب العامة.

إلا أن المخاطبات بالآية الكريمة هنّ نساء النبي صلى الله عليه وسلم حيث تبدأ الآية الكريمة ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (سورة الأحزاب، الآية 32)، فالآية نص في خطاب زوجات النبي صلى الله عليه وسلم، وأنهنّ لسن كبقية النساء، فكيف يعمم الإلزام في جميع الأحكام لبقية النساء؟

فهؤلاء هنّ مقام عظيم، وخصوصية بسبب كونهن أزواجا للرسول القائد صلى الله عليه وسلم ولا سيما أنّ هذه الآيات نزلت بعد حادثة الافك التي هزت المجتمع الإسلامي وشلّت حركته طوال أربعين يوماً، وبالتالي فاقتضى التشريع وضع قيود صارمة عليهنّ، ولذلك خيرهنّ الرسول صلى الله عليه وسلم بأمر الله تعالى قبل هذه الآية بين البقاء والطلاق، فاخترن الله ورسوله، وحينئذ نزلت عليهنّ تشريعات خاصة بهنّ للالتزام، ومنها الأمر بالقرار في البيوت لحماية لعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم (علي محيي الدين القره داغي، 2006، ص 39).

ثانياً / الأدلة من السنة المطهرة:

ويعتبر من أقوى الأدلة ما رواه البخاري وغيره عن أبي بكر... قال: لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: «لن يفلح قوم

1- تفسير الطبري (5/ 30) وتفسير الماوردي (1/ 477).

ولوا أمرهم امرأة»⁽¹⁾، وقد ذكره أبي بكره عندما تولى عن مقاتلة علي رضي الله عنه في وقفة الجمل وقال: ما نجوت من فتنة وقعة الجمل إلا لما تذكرت قول الرسول صلى الله عليه وسلم «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، لذلك فإن خروج عائشة رضي الله عنها طالبة دم عثمان رضي الله عنه ليس سندا لتولي المرأة الحكم والسياسة (محيوي، 2009، ص. 46)، وقد استنكر عليها ذلك كل من علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وأم سلمة زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

ثالثا / سد الذرائع:

حيث تؤدي ولاية المرأة للمناصب الرئيسية إلى فساد في الأخلاق وإلى ارتكاب محظورات شرعية من الخلوة والاختلاط والسفر بدون محرم وإهمال لدور المرأة الأساس في تربية النشء.

فلا مصلحة إذا «أبي الأعلى المودودي» في دخول المرأة عالم السياسة ويجب إبعادها عنه تجنباً للفتنة والمنكر.

المبحث الثاني: مؤيدو المشاركة السياسية للمرأة

ويقدم هؤلاء الفقهاء والعلماء حججهم من خلال نقضهم لآراء المعارضين:

أ- آية القوامة:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي خِفَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ (سورة النساء، الآية 34). يفسر الفقهاء القوامة على أنها تشمل إدارة البيت والتأديب ونحو ذلك مما يحتاج إليه البيت بأن يكون له مدير وقائد، فهذه الآيات كلها تتحدث عن الأسرة وإدارتها والإنفاق عليها، ولا يمكن أن يقصد بالآية العموم

1 - صحيح البخاري مع الفتح كتاب المغازي (8 / 126 - 129).

المطلق، فليس لكل رجل ولاية على كل امرأة، فهذا غير مقصود من الآية، إذ ليس للرجل الأجنبي ولاية على امرأة أجنبية، فهذه ولاية تبدأ بهذا الأصل وهو أن إدارة البيت بيد الزوج لما له من قدرات تهيئه لذلك، كما أنه ينفق عليها، ثم تتحدث الآية نفسها عن الزوجة الصالحة، والزوجة الناشزة ... مع أن هذه القيادة ليست قيادة تحكم واستبداد وإنما قيادة تشاور وتراض، ومعاشرة بالإحسان، ولذلك حينها يتخلف عن أهدافها تؤخذ من الزوج (القره داغي، 2006، ص 38).

والقول أنه «إذا كانت قوامة المرأة في البيت ممنوعة فلا يصوغ أن تكون قوامتها على جميع البيوت» يؤدي إلى نتيجة غير منطقية، فإذا أسندت الخلاف لرجل ما يكون قواما على جميع البيوت أو جميع ربات البيوت، ومن مقتضيات القوامة أنه مكلف بالإنفاق عليهن جميعا وهذا ما لا يتحمله معنى قوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ لأنسب بالإنفاق هو النكاح، مما يؤكد أن القوامة في البيوت تعداه إلى ما سواه. كما أن الآية هي إخبار عن واقعي فرض نفسه أكثر من أن يكون تقريراً لحم مفروض (البوطي، 1996، ص 103).

ب. السنة الفعلية:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» فهذا الحديث خاص بتولي بنت كسرى الإمبراطورية، ونلاحظ على الحديث أنه لا بد أن يفهم في ضوء الأحاديث الواردة في السنة عن فارس وكسرى، حيث ورد في سياق حادثة معينة هي إن أهل فارس ملكوا عليهم ابنة كسرى، ويذكر ابن حجر العسقلاني في شرحه لصحيح البخاري أن الحديث تنمة لقصة كسرى الذي مزق كتاب النبي صلى الله عليه وسلم فسלט عليه ابنه فقتله ثم قتل أخوته، فلما مات مسموما انتهى الأمر بتأمير ابنته بوران بنت شيرويه بن كسرى، فذهب ملكهم، ومزقوا كما دعا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم، وصدق قوله صلى الله عليه وسلم، فلم يفلح القوم، بل انهمزوا وسقطت الإمبراطورية وبالتالي فالحديث خاص بقوم كسرى وتولي ابنتهم الإمبراطورية.

وبالتالي فالحديث خاص بقوم فارس ويدخل في إطار الإخبار والبشارة لا في الحكم

الشرعي، وهذا ما ذهب إليه الإمام محمد الغزالي حيث يقول بأن الحديث صحيح لكن قاله النبي صلى الله عليه وسلم بشأن الفرس الذين ولوا عليهم فتاة لا تعرف شيئاً فجرتهم إلى الخيبة والانحطاط، في حين لو قادتهم إلى الفلاح لكان تعليق غير ذلك.

ويرد بعض العلماء على ذلك بأن مسألة المصالح والمفاسد وسد الذرائع يمكن علاجها من خلال الضوابط الشرعية والقيود التي تمنع ذلك، إضافة إلى أن كونها أدلة معتبرة ليست محل اتفاق بين الفقهاء. وكما تقول القاعدة الأصولية: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، فإن صيغة العموم التي جاء بها الحديث تنطبق على الظرف الذي قيل فيه وعلى الظروف المماثلة مهما طال الزمن واختلف المكان ان هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا العموم قد ورد عليه خصصه وصرفه عن عمومه وهي قصة بلقيس، إذ يستفاد منها أنه إذا كانت المرأة ذات ذكاء ورجاحة عقل وما إلى ذلك من المؤهلات التي تؤدي إلى الفلاح والنجاة في الدنيا والآخرة، كما أنه إذا كان عدم الفلاح ملازماً لتولي المرأة الضعيفة كبت كسرى فإن ذلك يقتضي أنه إذا كانت المرأة تتسم بالحزم والجرأة كبلقيس جازت إمامتها.

خاتمة:

وبعد هذا العرض من الأجدد بنا أن ندرس قضية المرأة داخل إطارها التاريخي والإنساني، فنذكر أن مشكلة المرأة مشكلة إنسانية لها سماتها الخاصة، كما يجب أن ننفص عن أنفسنا غبار التبعية الإدراكية ونبحث عن حلول لمشاكلنا نولدها من نماذجنا المعرفية ومنظوماتنا القيمية والأخلاقية ومن إيماننا بإنسانيتنا المشتركة، وهي منظومات تؤكد أن المجتمع الإنساني يسبق الفرد تماما كما يسبق الإنسان الطبيعة/ المادة، مما يضطرنا إلى أن نتحدث عن «حقوق الأسرة» كنقطة بدء ثم يتفرع عنها وبعدها «حقوق الأفراد» الذين يكونون هذه الأسرة، أي أننا سنبدأ بالكل الإنساني الاجتماعي ثم نتبعه بالأجزاء الفردية، ولو اتبعنا هذا النموذج، واتخذنا الأسرة نقطة بدء ووحدة تحليلية، فإن الحديث عن «تحقيق الذات بشكل مطلق» يصبح أمرا ممجوجا ومرفوضا -سواء للرجل أم المرأة- ولا بد أن يحل محله الحديث عن «تحقيق الذات داخل إطار الأسرة» وبدلاً من الحديث عن «تحرير المرأة كي تحقق ذاتها» ولذتها وتمتعها، قد يكون من المفيد أن ندرس ما حولنا لنكتشف أن أزمة المرأة هي في واقع الأمر جزء من أزمة الإنسان في العصر الحديث التي تتبع من هذه الحركية الهائلة المرتبطة بتزايد مع دلالات الاستهلاك، التي تسم إيقاع حياتنا الحديثة، ومن وجود هذه الاختيارات الاستهلاكية التي لا حصر لها ولا عدد، والتي تحاصرنا وتحد من حركتنا.

المراجع:

- بدوية ناهد، «النسوية الثالثة التعددية والاختلاف وتغيير العالم»، <http://www.ahewar.org>
- البوطي محمد سعيد رمضان، (1996)، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- الحركات النسائية ومطلب المساواة: www.democraticac.com.
- أبو رزينة أسعد شيراز، (9 جويلية 2009)، دهس مواطن نملة فأرداها.. هل نعاقبه؟، جريدة الوطن السعودية.

- السعد نورة، الجندر: المفهوم والغاية، جريدة الرياض، تاريخ الزيارة www.naseh.net 12/07/2015.
- الشامي أحمد، (2002)، النسوية وما بعد النسوية، مترجما، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- صالح سامية خضر، (2005)، المشاركة السياسية والديمقراطية، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا.
- صحيح البخاري - مع الفتح - كتاب المغازي
- عبد الكريم عمرو، الخصوصية الحضارية للمصطلحات (رؤية نقدية لاتفاقية السيدا)، اللجنة الإعلامية العالمية للمرأة والطفل . <http://islamsselect.net/mat/40027> . تاريخ الزيارة 06/12/2015.
- قرطاجي نهي، (2006)، المرأة في منظومة الأمم المتحدة - رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1.
- القره داغي علي محيي الدين، (2006)، المرأة والمشاركة السياسية والديمقراطية.
- المساعد نورة فرج، (2000)، «النسوية فكرها واتجاهاتها»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 71.
- يحياوي أعمر، (2001)، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- Gwendolyn (S.) O'neal, Am I a Feminist? „Reflections On Feminism in Teaching and Research“, clothing and textiles research journal, 18, (2000),
- <http://www.iicwc.org>